في عملية نوعية: ضبط قارب و١٣٢ مهاجرًا غير شرعي قبالة سواحل الصبيحة

الأمناء/خاص:

في عملية أمنيــة نوعية تعكس يقظة وكفاءة الحملة الأمنيــة المشتركة، تمكنت وحدات تابعة لها صباح الاثنين من إحباط محاولة تهريب بحري واسعة النطاق قبالة سواحل منطقة رأس العارة. أسفرت العملية عن ضبط قارب كان يقــل (132) مهاجرًا غير شرعي من دول القرن الأفريقي.

تأتي هذه العملية في ســياق الجهود الحثيثة التي تبذلها الحملة الأمنية المشتركة لتــأمين مديريــات الصبيحــة ومكافحة مختلف أشكال التهريب والجريمة المنظمة. وخلال العملية، تمكنت القوات الأمنية من إلقاء القبض على أربعة أشخاص كانوا على متن القارب ويقومون بعملية تهريب البشر عبر المياه الإقليمية. وقد تم تحويل المتهمين إلى الجهات المختصة لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم.

وتُعد هــذه الضبطية مــن بين الأكبر مــن نوعها خلال العام الجــاري، مما يدل على التحديات الأمنية المتزايدة التي تواجه المنطقة وعلى الاســتعداد العــالي لقوات الحملــة الأمنيــة للتعامل معهــا بكفاءة واقتدار.

منــذ انطلاقها في أغســطس 2023 بقيادة العميد حمدي شــكري الصبيحي، نجحت الحملة الأمنية المشتركة في بســط نفوذهــا الأمنــي على امتــداد مديريات الصبيحة، وخاصة المناطق الساحلية التي كانت تشــكل معابر رئيســية للمهربين والعصابــات المنظمة لعقــود طويلة. وقد تمكنــت الحملة مــن تفكيــك العديد من الشــبكات الإجرامية المتورطة في تهريب البشر والمخدرات والأسلحة، وفرض سيطرة أمنية غير مسبوقة على الشريط الساحلي الممتد مــن رأس العارة وصــولاً إلى باب المندب.

بالإضافة إلى ذلك، نفذت الحملة عددًا من العمليات الاســتباقية التي أثمرت عن إحباط محاولات تهريــب متكررة وضبط كميات من المواد الممنوعة ومراكب بحرية كانت تُستخدم في أنشــطة غير قانونية. كما ســاهمت الحملة في تحقيق استقرار أمني ملحــوظ في مناطق كانت تُعتبر من أخطر البؤر الأمنية على الساحل.

وأكدت قيادة الحملــة الأمنية، وعلى رأســها العميــد حمدي شــكري، أن هذه الإنجازات مــا كانت لتتحقــق لولا الدعم الكبير مــن القيادة العســكرية والأمنية، والتكاتف الوثيق مع أبناء الصبيحة الشرفاء الذين ساندوا جهود رجال الأمن في حربهم المســتمرة ضد التهريب والفوضى. وشدد على أن الحملــة ســتواصل مهامها بكل قوة وعزيمة حتى يتم تطهير كافة المنافذ والمعابر من مظاهر الفساد والتخريب.

وفي ختــام تصريحها، دعــت قيادة الحملــة الأمنية كافة الجهات الرســمية ومنظمات المجتمع المدني إلى تقديم الدعم اللازم لهــذه الجهود الوطنية وتعزيز آليات التعاون المشترك لضمان اســتدامة الأمن والاســتقرار وحماية المجتمع من مخاطر الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

البحسني يبحث مع نائبة رئيس بعثة السفارة الألمانية سبل دعم السلام وتخفيف المعاناة الاقتصادية

الأمناء/خاص:

التقى عضو مجلــس القيادة الرئاسي اللواء الركن فرج ســالمين البحسني، أمس بالعاصمة السعودية الرياض، نائبة رئيس بعثة ســفارة ألمانيا الاتحاديــة لدى بلادنا يانينــا كوبفمولر، وذلــك في إطار تعزيز العلاقات الثنائية وبحث تطورات الأوضاع على الساحتين الوطنية والإقليمية.

وجــرى خلال اللقــاء، الــذي حضره نائب رئيس بعثة ســفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى المملكة العربية الســعودية توماس شــنايدر، مناقشــة آفاق التعاون المشترك بين البلديــن الصديقين، بما يخدم المصالح المشتركــة، ويعزز من فرص الدفع بعملية السلام، خاصــة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

واستعرض اللواء الركن البحسني جهود مجلس القيادة الرئــاسي في التعامل مع المتغيرات السياســية والاقتصادية، والعمل على تحقيــق الأمن والاســتقرار، وإنهاء الأزمة الإنســانية، مــشيرًا إلى التداعيات الاقتصاديــة الخــطيرة جراء اســتهداف ميليشــيات الحوثي الإرهابية للمنشــآت النفطية، ما تســبب في فقدان الدولة نحو 70% مــن مواردها، وانعكس ســلبًا على حياة المواطنين ومستوى الخدمات.

وأكــد البحســني على أهميــة الدعم الدولي، وخاصة من الأصدقاء في جمهورية ألمانيا الاتحادية، خلال المرحلة الحالية، في الجوانب الاقتصادية والإنسانية، للمساهمة في التخفيف من معاناة الشــعب اليمني.. وثمّن الدور الفاعل للأشــقاء في التحالف العربي بقيادة المملكة العربية الســعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وجهودهم المتواصلة لمساندة مجلس القيادة الرئاسي والحكومة.

مــن جهتها، أكــدت نائبة الســفير الألماني حــرص بلادهــا على دعم مجلس القيــادة الرئــاسي والحكومــة اليمنية، ومواصلة الجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في اليمن.

محكمة الأموال العامة بعدن تحسم الخلاف المحلي والدولي بشأن ملكية الآثار المهربة

الأمناء/القضائية:

أصدرت محكمّة الأموال العامة بعدن بالجلســة العلنية المنعقدة، أمس برئاسة القاضي الدكتور سامي باعباد رئيس المحكمة وحضور امين سر المحكمــة هناء دبــان حكمها في القضية رقم ٩٣ لســنة ١٤٤٦هـــ المرفوعة من النيابة العامة بمواجهة كل من الهيئة العامة للآثار والمتاحف ووزارة الخارجية ووزارة الثقافة والســياحة بشأن ملكية واسترداد آثار موجودة في عدد من الدول.

وقد اســتعرضت المحكمة في حيثيات الحكم الأدلة والمســتندات الرســمية، والتقارير الفنية المقدمة من خبراء الآثار، بالإضافة إلى نصوص القوانين الوطنية والاتفاقيــات الدولية ذات الصلة بحماية التراث والآثار.

وتضمنت الحيثيات سرداً مفــصلاً للقطع الأثرية المهربة والمثبت وجودها حالياً في كل من إســبانيا وبريطانيا وفرنســا وسويسرا، إلى جانب دول أخــرى، مؤكدة أنها تعود ملكيتها للجمهورية اليمنية بموجب الأدلة القانونية والشرعية.

وقضى منطوق الحكم بالآتي:

أولا: قبول الدعوى المقدمة من النيابة العامة والمقيدة بســجلات هذه المحكمة برقم 93 لســنة 1446 هجريه شــكلاً لتقديمها وفق الاجراءات القانون الصحيحة.

ثانيا: ثبوت ملكية الجمهورية اليمنية بالدليل الشرعي والقانوني لكل القطع الأثريــة المفصل بيانها بحيثيات هــذا الحكم المضبوطة والموجودة في كل من أسبانيا وبريطانيا وفرنسا وسويسرا.

ثالثا: إلزام كل من وزارة الخارجية والهيئة العامة للآثار والمتاحف ووزارة الثقافة والسياحة باسترداد وإعادة كل القطع الأثرية اليمنية الوارد تفصيلها في ثنايا هــذا الحكم المضبوطة والموجودة في الدول المذكورة أعلاه وذلك بالتنســيق بينهم وفق الدور القانوني المناط بكل جهة وتســليمها للهيئة العامة للآثار والمتاحــف في العاصمة عدن لتتولى حفظهــا في متاحف العاصمة عــدن والعمل على صيانتها والحفاظ عليها وفق القانون وعلى النيابة العامة متابعة تنفيذ ذلك.

رابعــاً: إلزام الهيئة العامة للآثــار والمتاحف بالعمل على تحديث قاعدة بيانات الآثار اليمنية لديها وإعداد النشرات اللازمة لبيان الآثار اليمنية المفقودة أثناء فترة الحرب والمهربة إلى خارج الوطن وتعميم ذلك بالمواقع الرسمية.

خامســاً: ينشر هذا الحكم بحيثياته ومنطوقه في كل وســائل الإعلام وذلك لنشر الوعي المجتمعي بأهميــة الآثار اليمنية لما عللناه بالحيثيات.

سادساً: شمولية هذا الحكم بالنفاذ المعجل.

ســابعاً: إعادة ملف القضية إلى النيابة العامــة للتصرف وفقاً للقانون.

لجنة من وزارة الزراعة والري والثروة السمكية تستلم من الجهة المنفذة حاجز الناشع في الضالع

الأمناء/خاص:

تنفيذاً لتوجيهات معالي اللواء / سالم الســقطري وزير الزراعة والــري والثروة الســمكية نفذت الاحد لجنة مــن الوزارة برئاسة المهندس شكري خميس مدير عام منشــآت الري نزولاً الى محافظة الضالع لاســتلام حاجز الناشــع بمنطقــة ثوبه بالضالــع وكان في إســتقبالهم المهندس محمد ناجي مدير عام مكتب الزراعة والري في المحافظة.

وقد استلمت اللجنة الوزارية من الجهة المنفذة مشروع حاجز الناشــع وذلك بعد إســتكمال كافة الأعمال الإنشائية المتفق عليها، حيث تقدر التكلفة الاجمالية للحاجز (878) الــف دولار بدعم مــن صندوق أبو ظبي للتنمية ويتسع الحاجز لحوالي (80) الف متر مكعب من المياه، سيتم استخدامها لري الأراضي الزراعية لاسيما أراضي زراعة البن.

خلال أعمال الاستلام أشــار المهندس شــكري خميس مدير عام منشــآت الري بالــوزارة أن النزول جــاء بناء على توجيه من الوزير ســالم السقطري بتشكيل لجنة من الوزارة ومكتب زراعة الضالع لاستلام مشروع حاجز الناشــع من الجهه المنفذة، لافتــا إلى أن الحاجز يعتبر من المشــاريع الزراعيــة الاستراتيجيــة كونه ســيخدم المزارعين وسينظّم عملية الري أثناء هطول الامطار وسَيحَد من آثار التغيرات المناخية، شاكرا تعاون أبناء المنطقة في الوقوف مع الوزارة لتسهيل أعمال إنشاء الحاجز ، كما ثمن تمويل دولة الإمــارات العربية المتحدة لمشروع حاجز الناشــع وايضا ســد كلتاه بمحافظة الضالع.